

الجمهورية السورية
الجمهورية السورية
الجمهورية السورية

و ٧ كانون اول سنة ١٩٣٥

عنان : السبت في ١١ رمضان ١٣٥٤

عدد ممتاز

الجمهورية السورية

مشايخ القوانين

مراجعة

٥١٦

٥١٧-٥١٦

٥١٧

٥١٨-٥١٧

٥١٨

٥١٨-٥١٧

٥١٨-٥١٧

مشروع قانون تعديل قانون صنع المسكرات لسنة ١٩٣٥

مشروع قانون تعديل قانون الاستهلاك لسنة ١٩٣٥

مشروع الذيل الرابع لقانون البندول لسنة ١٩٣٥

مشروع قانون تعديل قانون التبغ لسنة ١٩٣٥

مشروع ذيل قانون ضريبة الدخل لسنة ١٩٣٥

مشروع قانون رسوم طوابع الواردات لسنة ١٩٣٥

مشروع قانون تعديل قانون الاجراء لسنة ١٩٣٥

مشاريع القوانين

ينشر فيما يلي مشروع (قانون تعديل قانون صنع المسكرات لسنة ١٩٣٥) وسيحال هذا المشروع بعد ان يمضي على نشره شهر واحد على المجلس التشريعي للنظر فيه .

١٢-٥-١٩٣٥

رئيس الوزراء
ابراهيم

مشروع

قانون تعديل قانون صنع المسكرات لسنة ١٩٣٥

١- يسمى هذا القانون (قانون تعديل قانون صنع المسكرات لسنة ١٩٣٥) ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

٢- تضاف المادة التالية الى قانون صنع المسكرات لسنة ١٩٢٨ :

(أ) يجوز لاية مؤسسة دينية معترف بها في شرق الاردن من قبل المجلس التنفيذي ان تصنع كمية من النبيذ لاستعمالها في الطقوس الدينية من دون ان تؤدي عنها رسوم المكوس على ان لا تتجاوز (٢٥٠) ليترا في السنة لكل عضو من خدمة الدين التابعين لتلك المؤسسة .
على مدير الجمارك والمكوس بناء على تقدم أية مؤسسة دينية من هذه المؤسسات بطلب اعفائها من رسوم المكوس ان يصدر الى تلك المؤسسة بموافقة المجلس التنفيذي رخصة خاصة باعفائها من دفع رسوم المكوس . ويعمل بهذه الرخصة لمدة سنة واحدة وتجدد لمدة متتالية على ان تكون كل مدة من سنة واحدة وذلك فيما اذا اقتنع مدير الجمارك والمكوس بان الشروط التي صدرت الرخصة بموجبها لم يسه استغلالها .

(ب) تعني المؤسسات الدينية المذكورة في الفقرة السابقة من رسوم قانون البندول .

ينشر فيما يلي مشروع (تعديل قانون الاستهلاك لسنة ١٩٣٥) وسيحال هذا المشروع بعد ان يمضي على نشره شهر واحد على المجلس التشريعي للنظر فيه .
ان هذا المشروع يقوم مقام المشروع المنشور في العدد (٥٠٢) من الجريدة الرسمية وفق القرار الذي اتخذته المجلس التنفيذي في جلسته المنعقدة بتاريخ ٤-١٢-١٩٣٥ ورقم (١٣٣٧) .

١٢-٥-١٩٣٥

رئيس الوزراء
ابراهيم

مشروع

قانون تعديل قانون الاستهلاك لسنة ١٩٣٥

١- يسمى هذا القانون (قانون تعديل قانون الاستهلاك لسنة ١٩٣٥) ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

هكذا عند الصلح

٢ - تلغى الفقرة الاولى من المادة الحادية عشرة من قانون الاستملاك لسنة ١٩٣١ ويتنازع عنها كما يلي :
يدفع التمييز من تاريخ نفاذ هذا القانون في كل عملية استملاك فيها أموال غير منقولة وفاقا
لاحكام هذا القانون.

٣ - تعذر المادة الرابعة من قانون تعديل قانون الاستملاك لسنة ١٩٣١ المعدل المادة الخامسة من القانون
الاصلي كما يلي :

يقرر المجلس التشريعي الاستملاك على شريطة ان يدفع لقاء ذلك تمييز عادل.
ويبين مقدار التمييز من قبل محكمة بدائية وللمحكمة ان تستعين عند الاقتضاء برأي خبراء دون
ان تكون مقيدة بالرأي الذي يذونه على ان يكون واحدا منهم ممثلا عن دائرة الاراضي .

ينشر فيما يلي مشروع (الذيل الرابع لقانون البندول لسنة ١٩٣٥) وسيحال هذا المشروع بعد ان يمضي على نشره
شهر واحد على المجلس التشريعي للنظر فيه .
١٩٣٥ - ١٢ - ٢٥
رئيس الوزراء
ابراهيم

مشروع

الذيل الرابع لقانون البندول لسنة ١٩٣٥

المادة الاولى - يسمى هذا القانون (الذيل الرابع لقانون البندول لسنة ١٩٣٥) ويعمل به من تاريخ نشره
في الجريدة الرسمية .

المادة الثانية - لا تطبق احكام قانون البندول لسنة ١٩٢٧ على قوات جلالة البريطانية في شرق الاردن
من اجل ما تبينه من المشروبات الروحية والتبغ والسجائر من افرادها .

ينشر فيما يلي (مشروع قانون تعديل قانون التبغ لسنة ١٩٣٥) وسيحال هذا المشروع بعد ان يمضي على نشره شهر
واحد على المجلس التشريعي للنظر فيه .
١٩٣٥ - ١٢ - ٥
رئيس الوزراء
ابراهيم

مشروع

قانون تعديل قانون التبغ لسنة ١٩٣٥

١ - يسمى هذا القانون (قانون تعديل قانون التبغ لسنة ١٩٣٥) ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .
٢ - تضاف المادة التالية الى قانون التبغ لسنة ١٩٢٩ :

هكذا من المصداق

(تفني قوائم جملات البريد في شرق الأردن) وسيمسح المالكين من ما قبله من البيع
والسجائر من افرادها)

ينشر فيما يلي مشروع قانون (ذيل قانون ضريبة الدخل لسنة ١٩٣٥) ويحال هذا المشروع بعد ان يفي على نشره
شهر واحد على المجلس التشريعي للنظر فيه

١٩٣٥-١٢-٥

رئيس الوزراء

ابراهيم

مشروع

﴿ذيل قانون ضريبة الدخل لسنة ١٩٣٥﴾

- ١ - يسمى هذا القانون (ذيل قانون ضريبة الدخل لسنة ١٩٣٥) ويسمى به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية
- ٢ - علاوة على المستخدمين المنصوص عليهم في المادة الثانية من قانون ضريبة الدخل لسنة ١٩٣٣ تستوفي
ضريبة الدخل من المتقاعدين والمزولين الذين يتقاضون راتب تقاعد او معزولية من خزنة شرق
الأردن وذلك بمقتضى التمرقة المدرجة في الجدول (أ) من قانون ضريبة الدخل لسنة ١٩٣٣
تطبق احكام هذه المادة من تاريخ العمل بقانون ضريبة الدخل لسنة ١٩٣٣

ينشر فيما يلي مشروع (قانون رسوم طوابع الواردات لسنة ١٩٣٥) ويحال هذا المشروع بعد ان يفي على نشره شهر
واحد على المجلس التشريعي للنظر فيه

١٩٣٥-١٢-٥

رئيس الوزراء

ابراهيم

مشروع

﴿قانون رسوم طوابع الواردات لسنة ١٩٣٥﴾

- ١ - يسمى هذا القانون (قانون رسوم طوابع الواردات لسنة ١٩٣٥) ويسمى به بعد ثلاثين يوماً من تاريخ
نشره في الجريدة الرسمية
- ٢ - اعتباراً من تاريخ العمل بهذا القانون تستوفي رسوم طوابع الواردات كما هي مبينة في الجدول الملحق
بهذا القانون عن جميع الوثائق المدرجة فيه ويعتبر الجدول متمماً للقانون
- ٣ - تكون الرسوم المشار اليها في المادة الثانية من هذا القانون مقطوعة او نسبية حسب نوع الوثيقة
وتستوفي هذه الرسوم بالصاق (طوابع مفرقة) مطبوعة بالانعام على الوثائق القيمة التي تلصق عليها في
الجدول
- ٤ - لا يعتبر ان الرسم استوفي عن الوثيقة ولا تمد طوابع الواردات المنصبة بمقتضى هذا القانون بمطلة مالم
يكن الشخص المكلف قانوناً بإظهارها قد كتب عليها اسمه او وضع خاتمه او مضمته اتمامه او اطلبها

هكذا من المصداق

بصورة تجعلها غير قابلة للاستعمال مرة أخرى وذلك علاوة على وضع التاريخ الصحيح عليها

٥ - تستوفي رسوم الطوابع عن أية وثيقة مذكورة في الجدول المرافق لهذا القانون من الشخص الذي نظمها أو الشخص الذي نظمت بأمره أو ألصقت الطوابع وأبطلت من قبله وذلك عند انتهاء مهلتها أو عند تنفيذها أو قبل ذلك على أن تراعى أحكام المواد ٦ و ٧ و ٨ و ٩ من هذا القانون .

تستوفي رسوم الطوابع عن عقد استئجار أي عامل أو خادم في جميع الأحوال من المستخدم (بكسر الدال)

إذا أبرز شخص إلى إحدى محاكم شرق الأردن أية وثيقة غير ملصق عليها طوابع أو كانت الطوابع الملصقة عليها ناقصة فعليه أن يملأ على الطوابع بالقيمة الحقيقية وأن يدفع الغرامة بمقتضى أحكام هذا القانون .

أي شخص يطلب وثيقة رسمية أو خلاصة عنها مصدقة أو صورة عنها مصدقة وكانت هذه الوثيقة مما يستوفي عنها رسوم الطوابع فعلى ذلك الشخص أن يدفع الرسوم المذكورة

٦ - تدفع الرسوم الواجب استيفاؤها عن أي وصول أو برائة دمة وتلصق طوابع الواردات وتبطل من قبل الشخص الذي يعطي الوصول أو برائة الدمة قبل تسليمها .

٧ - الرسم الواجب استيفاؤه عن وثيقة نظمت خارج شرق الأردن وكانت تابعة لرسوم الطوابع تلصق عليها الطوابع وتبطل من قبل الشخص الذي يقبل الوثيقة أو يستعملها في شرق الأردن .

٨ - إذا تعددت نسخ السفتجة وكانت جميعها من أجل مبلغ واحد معين فيكتفي بوضع طوابع على النسخة الأولى وتبقى النسخ الباقية من رسوم الطوابع .

وفي حالة التداول بالنسخة الثانية أو بنسخة أخرى من سفتجة نظمت على عدة نسخ لأي سبب كان تلصق على تلك النسخة الثانية أو النسخة الأخرى طوابع بقيمة رسوم الطوابع القانونية .

٩ - لا تعد النسخة الثانية من وثيقة أو قسمتها التابعة للرسم في حكم أن الطوابع ملصقة عليها تماماً ما لم تكن تلك الطوابع قد ألصقت عليها باعتبارها وثيقة أصلية إلا إذا ثبت أن الوثيقة الأصلية قد ألصقت عليها الطوابع المبنية في الجدول .

١٠ - الرسوم الواجب استيفاؤها عن أية بوليصة شحن بالبحر تستوفي من الشخص الذي ينظمها أو ينمذها في شرق الأردن أما بوليصة الشحن بالبحر التي ترد من الخارج فتستوفي الرسوم عنها من الشخص الذي تصل إلى يده أولاً .

١١ - تلصق الطوابع المتضمنة على الوثيقة التي لم تكن قد ألصقت عليها الطوابع أو ألصقت عليها ولكنها لم تكن بالمقدار المطلوب قانوناً وذلك بعد ما تدفع عنها الغرامة المنصوص عليها في المادة ١٢ من هذا القانون .

١٢ - أن غرامة عدم الصاق طوابع بعد ما يقضي به القانون هي خمسة أمثال قيمة الطوابع الناقصة بشرط أن يكون الحد الأدنى للغرامة عن أية وثيقة جنباً إلى جنباً واحداً .

أن غرامة عدم إبطال الطوابع بالصورة التي عليها القانون تكون مثلي قيمة الطوابع التي لم تبطل

هكذا من الصور

على أن مراعى في ذلك الحد الأدنى المقررة ومن يجهل ذلك لا يمتثل له .
يجوز لمدير الخزينة أن يخفف هذه الترامة أو يفيق قسماً منها عندما يرى أن ذلك مستحسن أو من
مقتضى المصلح وإذا لم تدفع الرسوم والترامة في غضون عشرة أيام من تاريخ الطلب فإنها فيجوز لمدير
الخزينة القضية على المحكمة التي عليها أن تحكم بتحويل الرسوم والترامة في الحال .
الوثيقة المنظمة في أي جزء من شرق الأردن أو التي تليق بها أن تكون باقية أموال واقعة في
شرق الأردن بأي أمر أو شيء تم أو يجب أن يتم في أي قسم منها لا تقبل كدليل إلا في الأجرعات
الجزائية ولا تكون ذات فائدة لأي فرض كان ما لم تكن الدوايع قد أُلصقت عليها كلمة
بمقتضى القانون .

١٣ - إذا اشترى شخص ما طوابع وطلعت هذه الطوابع من دون أي تصدير مقصود من قبل ذلك
الشخص وكان التلف واقعاً بصورة يعتد بها استعمالها للثأية التي اشترت من أجلها كما أنه في أية
حالة تكون فيها الطوابع قد ألصقت على الوثيقة ولكنها لم تبطل بصورة تجعلها عديمة النفع للفرض
الذي شريت من أجله فيجوز لمدير الخزينة أن يأذن بإعادة قيمة هذه الدوايع أو بإعطائه طوابع جديدة
بدلاً عنها .

١٤ - إذا ارتكب أي شخص وثيقة لم تلصق عليها طوابع أو ألصقت عليها طوابع ناقصة إلى قاض أو إلى أية
محكمة في شرق الأردن أثناء رؤية قضية ما أو في أي دور من ادوار المحكمة فيفرض القاضي فوراً
الترامة المنصوص عليها في المادة ١٢ من هذا القانون وإذا كانت الدعوى حقوقية فيرفض أن يتخذ أية
إجراءات على أية وثيقة من هذا النوع أو أن يتلقى عليها طوابع بمقتضى أحكام المادة
الخامسة من هذا القانون ولا يمنع ذلك من سماع الدعوى الجزائية أو الاستمرار فيها .
إذا أُرسل أي شخص إلى أي موظف من موظفي الحكومة أية وثيقة لم تلصق عليها طوابع أو
ألصقت عليها طوابع ناقصة فعلى ذلك الموظف أن يضبط في الحال تلك الوثيقة وأن يرسلها إلى مدير
الخزينة لفرض الترامة .

إذا أخبر أي شخص - ويشمل ذلك موظفي الحكومة - بأن أية وثيقة تابعة لرسم الطوابع بمقتضى
أحكام هذا القانون لم تلصق عليها طوابع أو ألصقت ناقصة وأدى ذلك إلى تحصيل الترامة المنصوص
عليها في المادة ١٢ من هذا القانون فيجب له أن يطلب ربع الترامة المحصلة .
لا يجوز تحري الأماكن أو الأشخاص من أجل اظهار الوثائق التي لم تلصق عليها طوابع الواردات
القانونية أو ألصقت عليها ناقصة .

١٥ - مع مراعاة أحكام المادة ١٠ من هذا القانون كل من يعطي أو يبيع أو يحول أو يتداول أو يوزع للدفع أو
يدفع أية سفتجة أو سند تابع لرسم الطوابع ولم تلصق عليه طوابع كاملة يعرض نفسه للعقوبات المعينة
في المادة ١٢ من هذا القانون والشخص الذي يأخذ أو يستلم هذه السفتجة أو السند من أي شخص
تسديداً أو تأمينا أو بطريق التزاد أو بصورة أخرى فلا يحق له أن يطلب بتحويل قيمتها أو بتسديد

١١- عند فرض غرامة عمتهض احكام هذا القانون عن غير طريق المحاكم تستوفي الزمانة بالصاق الطوابع وفق حكم المادة ٣ من هذا القانون ويجب ان تكسب كافة غرامة على الطوابع من قبل الموظف الذي يفرضها مع توقيعها والتاريخ الحقيقي.

(ب) کل من زور او یقند اُنی طابع من طوابع الواردات او بیع طابعاً مع علمه بانه زور او مقلد
مخاف بالا شغال الشافعة مدة لا تزيد على عشر سنوات .
علمه بانه زور او مقلد بمقاب بالحس مدة

(ج) كل من يستعمل أي طابع من طوابع الواردات مع حصة من حصة فلسطين أو بكانا العقوبتين ..
لا تزيد على سنة واحدة أو بغرامة لا تزيد على خمسين جنيه فلسطيني أو بكانا العقوبتين ..
على جميع موظفي الحكومة أن يعلموا مدير الخزينة فوراً بالوثائق التي تقع تحت نظرم وتكون تابعة
للطابع ولم يكن قد الصقت عليها الطوابع المذكورة .

١٩ - لمدر الخزينة الصلاحية في وضع ثمنيات لخدمة طوباع الورق
وبيعها واستعمالها ومنح رخص البيع وتعيين مقدار العمولة التي يجب دفعها الى بائني الطوابيع الموفضين
والاحوال التي يجرى فيها استرداد قيمة الطوابيع المثقلة او قيمة الطوابيع المصققة على وثائق مثقلة او
الاحكام هذا القانون .

٦٠- يلحق قانون الطوابع الثاني المؤرخ في ٢٥ ذي الحجة سنة ١٢٣٣ و ٦ شباط سنة ١٢٣١ وجميع تعديلاته
وتتميز الطوابع الخيرية وتعديلاتها وملحقها.

1950-11-14

رسوم الطوابع

(١) النسبية

النسبة
الشفاتج والكميالات والمقدور والكمالات والاشجار والاشقات والكمالات
الاشجار، اذا كان مقدار الشد او قيمتها هي كما يلي

ملے

١ عن المبالغ التي لا تزيد على عشرة جنينيات فلسطينية
٢ عن المبالغ التي لا تزيد على عشرة جنينيات فلسطينية ولا تتجاوز عشرين جنينيك فلسطينيك
٣ عن المبالغ التي لا تزيد على عشرين جنينيك فلسطينيك ولا تتجاوز خمسين جنينيك فلسطينيك
٤ عن المبالغ التي لا تزيد على خمسين جنينيك فلسطينيك ولا تتجاوز مئة جنينيه فلسطينيه
٥ عن كل مئة جنينه او جزء منها

عن علي بن فضال عن جنيبه او جزء منها

6811-154

٢ — بوالسن التأمين على الحياة

نصف الرسوم المذكورة في الفقرة السابقة وبحسب على اساس المبلغ الذي دفعه التأمين عليه.

٣ — تذكرة الدخول الى اماكن الابر

مل

٥. عن كل تذكرة يزيد ثمنها على ١٠٠ ولا يتجاوز ١٠٠ مل
 ٨. عن كل تذكرة يزيد ثمنها على ١٠٠ مل ولا يتجاوز ٢٠٠ مل
 ٢. عن كل تذكرة يزيد ثمنها على ٧٠٠ مل ولا يتجاوز ٤٠٠ مل
 ٣. عن كل تذكرة يزيد ثمنها على ٤٠٠ مل

٤ — اسناد التصرف

مل

٢. اذا كانت قيمة الاموال غير المنقولة لا تتجاوز عشرين جنيها
 ٢٥. اذا زادت على عشرين جنيها ولم تتجاوز ٥٠ جنيها
 ٣. اذا زادت على خمسين جنيها ولم تتجاوز مائة جنيها
 ٩. اذا زادت على مائة جنيها ولم تتجاوز خمسمائة جنيها
 ١١. اذا زادت على خمسمائة جنيها

٥ — المطالبات وقوائم المزايدة او الناقصة

مل

١٠٠. آ — اذا كانت قيمتها (١٠٠) جنيها حتى (٥٠) جنيها
 ٢٥٠. ب — اذا زادت قيمتها على خمسين جنيها

(٢) المخطوطة

(١) الوكالة — في الحاكم النظامية او الدينية او المشائرة او في أية دائرة حكومية

مل

١٥٠. أ — الخصوصية
 ٥٠٠. ب — العمومية
 ٢٥٠. ج — لقض أي مبلغ من القمود أو من أي نوع لم يذكر اعلاه
 ٢٠٠. (٢) أي من القمود او المذكرات او الوثائق التي تتضمن الاتفاق ولم يشترط فيها مبلغ معين
 ١٠٠. (٣) الشكايات

٣٠. (٤) الاستدعاءات

... (٥) اي نوع من الامتيازات التي تمنحها الحكومة ماعدا تلك التي ما تمنح بمقتضى قانون التمدين.

... (٥) آ- اي تصريح للتفتيش او التحري اوحق تمدين غير عقد الاجارة للتمدين او عقد اجارة لاستخراج الزيت او تجديده.

١٠ (٥) ب- اي عقد اجارة للتمدين او عقد اجارة لاستخراج الزيت او عقد اجارة لسطح الارض او حق ماء او رخصة لتاجر بموجب قانون التمدين او تجديد ذلك العقد او حق الرخصة.

٢ (٥) ج- اي تصريح آخر او تجديده بمنح بمقتضى قانون التمدين.

٢٠٠ (٦) تحويل اي امتياز بكامله او تحويل جزء منه.

٢٠ (٧) وصولات او برأت ذمة عن دفعات قدرها جنيه واحد فلسطيني فافوق غير التي يعطيا موظفو الحكومة او البلدية بحكم اعمالهم الرسمية.

٥٠ (٨) نسخة او خلاصة من وثيقة رسمية او سجل رسمي (قبلت او صدقت بأية صورة)

(٩) النسخة الثانية من وثيقة تابعة لرسم الطوابع او قسيتها.

آ- اذا كان ذلك الرسم يقل عن ٢٥٠ ملا.

نفس الرسم الذي يستوفى عن النسخة الاصلية

٢٥٠ ب- في أية حالة اخرى

٢٠ (١٠) برأت الذمة التي لم يذكر فيها مبلغ معين

٢٠ (١١) بوالس التأمين غير بوالس التأمين على الحياة

١٠٠ (١٢) الكمالات التي لم يذكر فيها مبلغ معين

٥٠ (١٣) آ- اعمال الكاتب المدل مهما كان نوعها (يستثنى من ذلك البروتستو على سفتجة او كميالة)

ب- البروتستو على أية سفتجة او كميالة

٥٠ اذا كان الرسم على السفتجة او الكميالة لا يزيد على ٥٠ ملا فيستوفى ذات الرسم الذي

على السفتجة او الكميالة

٣ (١٤) اية شهادة تعطينا دائرة حكومية

١٢ (١٥) اية وثيقة غير تابعة لرسم الطوابع تقدم للحكومة تميز بالالة مطالبة او عريضة او استدعاء

٣ (١٦) البيانات المحركة

ينشر فيما يلي مشروع (قانون تعديل قانون الاجراء لسنة ١٩٣٥) . - د. ال. هذا المشروع مع عدد ان يوزع على نشره شهر واحد على المجلس التشريعي العالي للنظر فيه .

رئيس الوزراء
ابراهيم

١٩٣٥ - ١٢ - ٧

مشروع

قانون تعديل قانون الاجراء لسنة ١٩٣٥ .

- ١- يسمى هذا القانون (قانون تعديل قانون الاجراء المسمى لسنة ١٩٣٥) ويسمى به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .
- ٢- تلغى المادة الثالثة من قانون الاجراء المسمى المؤرخ في ٢٨ نيسان ١٩٣٣ ويعتاض عنها بالمراد التالية :
 - ١- كل قرار يصدره رئيس الاجراء بالامور التالية يكون قابلاً للاستئناف الى محكمة الاستئناف :
 - (أ) اختصاص دائرة الاجراء في تنفيذ حكم ما .
 - (ب) كون الاموال المحجوزة من الاموال التي يجوز حجزها او لا يجوز .
 - (ج) اشتراك أي شخص آخر في الحجز او عدم اشتراكه .
 - (د) حق الرجوع من المحكوم لهم .
 - (هـ) تأجيل تنفيذ الحكم لسبب ما .
 - (و) ما اذا كان يجوز او لا يجوز حبس من يتخلف عن دفع المبلغ المحكوم به .
 - (ز) أية تسوية تقدم ببيانها المحكوم عليه لتسديد المبلغ المحكوم به .
 - ٢- على مأمور الاجراء ان يبلغ نسخة من أي قرار في أية قضية من القضايا المبينة في المادة السابقة الى المحكوم له او المحكوم عليه حسبما تقتضيه الحال وفق اصول التبليغ المبينة في قانون اصول المحاكمات الحرفية .
 - ٣- مدة الاستئناف خمسة ايام اعتباراً من اليوم الذي يلي تاريخ التبليغ ولا يضاف الى هذه المدة أية مدة اخرى من أجل بعد المسافة عن مركز دائرة الاجراء .
 - ٤- على كل من يستأنف قراراً من القرارات المنصوص عليها في المادة الثالثة من هذا القانون ان يدفع خلال مدة الاستئناف بصورة التأمين جنياً فلسطينياً واحداً اذا كان الحكم المطلوب تنفيذه صادراً من محكمة بدائية ومائتي مل اذا كان صادراً من محكمة صلحية واذا ظهر ان المستأنف غير محق في طلبه يقيد المبلغ المدفوع تأميناً او اذا للحرية وبالعكس فيرد اليه .
 - ٥- يعتبر الاستئناف بمقتضى احكام هذا القانون من الامور المستعجلة وينظر فيها بدون ان يكون الطرفان حاضرين ويعتبر قرار الاستئناف فيها مبرماً .
 - ٦- ان الاستئناف بمقتضى احكام هذا القانون يؤخر التنفيذ الى ان تمت محكمة الاستئناف في الاستئناف الواقع .

هكذا من المصلح

على أنه إذا كان الاستئناف مرفوعاً من قبل المحكوم عليه من أجل قرار حيس فعليه ان يقدم
كميلاً يوافق عليه رئيس الاجراء وعلى الكميل ان يعطي سنداً بأي مبلغ يراه الرئيس الموما اليه
مناسبتاً يتعهد فيه ان يحضر المحكوم عليه الى دائرة الاجراء ذات العلاقة كلما طلب اليه ذلك واذا
تخلف عن احضاره فيغرم بدل الكفالة المذكورة في السند ويحصل منه بالطريقة التي تنفذ فيها الاحكام
بدائرة الاجراء .

— يجوز لوزير المدلية ان يضم أنظمة لاصنافه اي أمر الى الامور المنصوص عليها في المادة الثالثة من
هذا القانون .

هكذا من المص